المغالبة في العربية
دراسة في البنية والدلالة

أ.م.د. حميد عبد الحمزة الفتلي

جامعة بغداد ــ كلية الآداب

قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله خير من نطق بالضاد من الأولين والآخرين وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضي الله عن صحابته المنتجبين.

وبعد..

فإنّ اللغة العربية بحر لمّا ينضب، ويمكن للمرء التقاط اللآلئ الثمينة كلما غاص في أعماقه، وفَقُه سبر أغواره.

وهناك كثير من القواعد النحوية والصرفية، فضلاً عن الاشارات والمضامين الدلالية التي يمكن دراستها والافادة منها، إذ لم تمتد لها أيدي الباحثين بمزيد من العمق والتأمل، وأحياناً يشار اليها بعبارات يسيرة وأمثلة مقتضبة مبتسرة هنا وهناك.

والقرآن الكريم يُعَدُّ السبيل المهيع والطريق السالك لاستكناه واستكشاف كثير من تلك القواعد إذا ما أحسنت آلة التنقيب عنها، ومن بين هذه القضايا ما يعرف عند اللغويين والصرفيين بالمغالبة وهي من الدلالات الصرفية التي تأتي على وفق أبنية معروفة، ويمكن إدراجها بما يعرف بالعدول في الصيغ التي تؤدي إلى دلالات

جديدة. فالمغالبة بمفهومها الأول تتم بتحويل صيغة إلى صيغة أخرى يقصد منها الوصول إلى معنى جديد ودلالة أخرى. فهي إذاً تُبحث من الصرفيين بوصفها بنية صرفية ومن اللغويين بوصفها تركيباً دلالياً ذا معنى خاص. وقد اختلفت كلمة اللغويين والمفسرين في قياسيتها، فذهب قسم منهم إلى أن المغالبة في العربية مقيسة، في حين ذهب القسم الآخر إلى القول بعدم قياسيتها، والتزمت طائفة ثالثة الصمت مكتفية بإيراد بعض الأمثلة لها من دون تعليق. وقد أورد كثير من المفسرين الآيات التي تدل على المغالبة فشرحوها ومثلوا لها ونبهوا على ابنيتها. ولعل من اشهر هؤلاء الزمخشري وابن عطية والرازي وصولاً إلى المحدثين من أمثال الطباطبائي وغيره، فضلاً عن اللغويين من أمثال ابن جني وابن يعيش والرضي ومن المحدثين من أمثال محمد الخضر حسين وعباس حسن وغيرهما.

وما هذا البحث إلا محاولة للكشف عن هذه القضية وبيان صيغها الصرفية وآراء اللغويين فيها فضلاً عن تناول الآيات التي وردت بها ومناقشتها بين المفسرين واللغويين.

وقد فرضت طبيعة البحث أن ينقسم على قسمين:

الأول: يتناول دراسة المغالبة في العربية وبيان موقف اللغويين بصورة عامة، والصرفيين بصورة خاصة منها، والكشف عن الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين في أبنيتها فضلاً عن التنبيه على معناها اللغوي والاصطلاحي وأهم الأبنية التي وردت بها.

وأما القسم الثاني: فيعنى بدراسة أمثلة المغالبة التي وردت في القرآن الكريم وعرض أقوال المفسرين مع مناقشة هذه الآراء، والإشارة إلى الأوزان التي وردت فيها معنى المغالبة ونبه عليها المفسرون ولم يشر إليها الصرفيون.

وأخيراً الله أسأل أن يكون هذا البحث خطوة في مجال الدرس الصرفي الذي يعنى بدلالة الأبنية وعلاقتها بالقرآن الكريم.

أولاً: المغالبة في العربية

عُني بعض اللغويين والصرفيين بباب المغالبة فذكروا معناها اللغوي والاصطلاحي مع ذكر أهم الأوزان التي ترد فيها كما سيتضح في قابل الصفحات.

المغالبة لغةً

قال ابن فارس: ((الغيَن واللام والباء أصل صحيح يدل على قوة وقهر وشدة من ذلك: غلب الرجل غلْبَاً وغَلَبَاً وغلَبَة، قال الله تعالى: (غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) (١) والغلاب المغالبة)) (٢).

والمغالبة بمعناها العام عبارة عن ((تسابق اثنين أو أكثر على أمر وتزاحمهما عليه، رغبةً في انتصار كل فريق على الآخر وتغلبه في ذلك الامر)) (٣).

وقيل: إن المراد بالمغالبة ((أن يقصد كل واحد من الاثنين غلبة الآخر في الفعل المقصود لها فيسند الفعل إلى الغالب منهما فإذا قيل: خاصم زيدٌ عمراً فتعلم أن كل واحد قصد أن يغلب صاحبه في الخصومة)) (٤).

وقال اللغويون: إنّ ((الفعل إذا غولب فيه فاعله جاء ابلغ وأحكم لزيادة قوة الداعي اليه عند المغالبة)) (٥).

المغالبة في الاصطلاح

تناول علماء الصرف مصطلح المغالبة في تضاعيف حديثهم عن الفعل وابوابه وما يستتبع ذلك من حديث عن تعَدّيه ولزومه وجرى خلاف بينهم في ذلك كما سيتبين في هذا البحث.

ولعل من أبرز صور المغالبة وطرقها تكون بتعدية الفعل الثلاثي اللازم المتصرف التام ويكون بنقله إلى (فَعَل ـــ يفعُل) (بضم العين) نحو ((كرمت زيداً أكرُمُهُ، بمعنى غلبته من الكرم)) (٦).

على أن هناك طرقاً وأوزاناً أخرى للمغالبة يُميط هذا البحث اللثام َعنها وردت في اللغة وفي القرآن.

وبالإجمال فان المغالبة عند علماء الصرف ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب أي المقصود بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعلة على الآخر فاذا قلت: كارمني، اقتضى أن يكون من غيرك اليك كرم مثل ما كان منك اليه، فان غلبته في الكرم وأردت بيانه فتبنيه على (فَعَل) بفتح العين و(يفعُل) بضم العين، وإن كان من غير هذا الباب، نحو كارمني فكرمته يكارمني فأكرُمه، وضاربني فضربته يضاربني فأضربُه فهذا لقد ضربته وضربك ولكنك غلبته في الضرب ويجوز ان لا يكون ضربته ولا ضربك ولكنكما ضربتما غيركما لتغلبه في ذلك أو ليغلبك وكذا البواقي. وهذا معنى قولهم: وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعُلُه، والحاصل أنّه إذا صدر منك فعل وصدر من غيرك أيضاً مثل ذلك الفعل أو تقصد صدوره من الاستقبال كذلك فطريقهُ أن تجيء بالفعل الماضي أو المضارع من باب المفاعلة من ذلك الفعل، ثم تجيء بعده بالفعل الماضي على الاول والمضارع على الثاني من

باب (نَصرَ)، وإن كان ذلك الفعل من غيره، إلا معتل الفاء واوياً كان نحو(وَعَد)، أو يائياً نحو(يسر)، فإنّــه لا ينقل إلى (يفعُل) بالضم لئلا يلزم خلاف لغتهم إذ لم يجئ منه مثال مضموم العين فيقال: واعدني فوعدته يواعدني أعِده، وإلا معتل العين أو اللام اليائيين، فإنّــه لا ينقل إلى (يفعُل) بالضم بل يبقى على الكسر يقال: بايعني فبعته يبايعني أبيعه، وراماني فرميته يراميني أرميه إذ لم يجئ أجوف ولا ناقص يائي من (يفعُل) بالضم لأنّـك لو ضممت عينه لانقلب الياء واواً فيلتبس بذوات الواو)) (٧).

فالمغالبة على وفق هذا التعريف من الفعاليات القصدية في اللغة فان بناءها يأتي على وفق ما يريد المتكلم، فان كان يريد معنى الغلبة فإنّــه يأتي بباب (فعَل ـــ يفعُل) بضم العين وهو ما يعرف بباب (نَصرَ)، وإن لم يكن الفعل موضوعاً لهذا الباب، كضرب يضرُب فحُوّل بناء هذا الفعل من فعل ـــ يفعِلُ إلى (فعَلَ ـــ يفعُل) لإرادة معنى جديد وهو المغالبة، على انهم التزموا بناء أفعال المغالبة على بابها فيما كان معتل الفاء بالواو أو الياء كوعد ويَسُر، وما كان معتل العين واللام بالألف يائيين كباع ورمى فإنّــه ينبغي ((كسر العين نحو قولك: راماني فرميته أرميه، وسايرني فسرته أسيره، وواعدني فَوَعدته أعِده اذا غلبته في الرمي والسير والوعد، وإنما التزم في هذا المعتل لأنه ليس في كلامهم مثل وعد يَوْعُد ولا باع يبوع من البيع ولا رمى يرمو فلذلك جاؤوا بالمضارع على الكسر موافقة للقياس)) (٨).

وقد فصل ابن جني فيما التزم فيه أصل البناء من الأفعال مع إرادة المغالبة وبين العلة في ذلك فان المغالبة إذا جاءت من باب رمى وباب سعى فان مضارعه يبقى على حاله ولا يعدل به إلى الضم، وكذا إذا كانت فاؤه واواً أو ياءً موضحاً العلة في

ذلك قال: ((فان قلت: فقد قالوا: قاضاني فقضيته أقضيه، وساعاني فسعيته أسعيه قيل لم يكن من يفعِله ههنا بد مخافة أن يأتي على يفعُل فينقلب الياء واواً وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام، وكما لم يكن من هذا بُد ههنا لم يجئ ايضاً مضارع فَعَل منه عما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب، فقالوا: واعدني فوعدته أعِده وواصلني فوصلته أصله، وواضأني فوضأته أضؤه فهذا كوضعته ـــــ من هذا الباب ـــــ أضعه.

ويدلك على ان لهذا الباب أثراً في تغييره باب فعَل في مضارعه قولهم ساعاني فسعيته أسعيه ولم يقولوا أسعاه على قولهم: سعى يسعى لما كان مكاناً قد رُتب وقرر وزوي عن نظيره في غير هذا الموضع.

فإن قلت: فهلا غيروا ما فاؤه واو كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدني فوعدته اوعدُه لما دخله في المعنى المتجدد؟

قيل: فَعَل مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه ابداً بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد و وزن يزن وبابه، وما لامه ياء فقد يكون على يفعِل كيرمي ويقضي وعلى يفعَل كيرعى ويسعى، فامر الفاء اذا كانت واواً في فَعَل اغلظ حكماً من أمر اللام اذا كانت ياءً فاعرف ذلك فرقاً)) (٩).

فَيُفهم من كلام ابن جني أن العلة التي منعتهم من بناء هذه الافعال على يفعُل بضم العين أن العرب لم تتحدث بها، بمعنى انه لا يوجد نظير هذا في لغتهم فالعلة علةُ انعدام النظير. وعلة انعدام النظير تسمى (عدم وجود النظير) أوليس في كلامهم إذ تحتكم العربية إلى النظير في إصدار أحكامها، فإذا صار الكلام إلى ما لا نظير له فيها عدل عنه. وعلل بها اوائل النحاة كسيبويه وابن الوراق(١٠). ومن امثلة تعليلاتهم

بها امتناع ترخيم الثلاثي اذا كان وسطه ساكنا لئلا يبقى على اصلين وهذا مما لا نظير له في الاسماء(١١).

ومن ذلك ما جاء في معاني القرآن واعرابه ((وانما كُرهت الضمة بعد الكسرة لأنـّها لا تقع في كلام العرب ــــ لثقلها- بعدها، فليس في الكلام مثل فِعُل ولا مثل افِعُل)) (١٢).

المغالبة بين القياس والسماع

اختلف العلماء في أمر المغالبة أمقيس بابها أم يقتصر فيه على السماع، وانقسموا إزاء ذلك فريقين، فذهب قسم منهم إلى عدم قياسية هذا الباب، قال الرضي: ((واعلم أنه ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى، قال سيبويه: وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى انك تقول نازعني فنزعته انزعُه، أُستغنيَ عنه ب(غلبته) وكذا غيره، بل نقول هذا الباب مسموع كثيراً)) (١٣).

ووافقه من المحدثين عباس حسن الذي قال: ((ان هذا الباب من المسموع لكنه من المسموع الكثير الذي يؤدي إلى الحكم بقياسيته)) (١٤).

والى ذلك ذهب الشيخ محمد الخضر حسين الذي يرى عدم قياسية واطراد باب المغالبة في العربية قال: ((ومن المحتمل ان يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع يصاغان بمعنى المغالبة فان الماضي يرد في وزن فَعَل، والمضارع في وزن يفعُل فتقول كارمني فكرمته أي غلبته في الكرم أو أن كارمني اكرُمه أي أغلبه في الكرم وهكذا ان تقول: خاصمني فخصمته أخصمُهُ وفاخرني ففخرته أفخُره وشاتمني فشتمته أشتُمه. ولكن علماء العربية مع اعترافهم بكثرة ما

ورد منه يقصرونه على السماع)) (١٥)، بل غالى بعضهم في عدم قياسية المغالبة وقال: ((المغالبة قياس فاسد إما من جهة الصورة وإما من جهة المادة وإما من جهة المعنى)) (١٦).

وآمن القسم الآخر من العلماء بقياسية هذا الباب تصريحاً أو تلميحاً، ولعل من أبرز الذين قالوا: إنّ باب المغالبة قياس أبي الفتح ابن جني الذي ذكره في كتاب الخصائص وخص له فصلاً في باب نقض العادة، وتحدث عن قياسية المغالبة وذكر ابواب الفعل لهذا المعنى، وعلل ذلك موضحاً آراء الكوفيين والبصريين فيه. فالمغالبة عنده باب قياسي من أقيسة العرب قال: ((وفصل للعرب طريف وهو اجماعهم على مجيء عين مضارع فعلته اذا كانت من فاعلني مضمومة البنية وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته أضرُبه وعالمني فعلمته أعلمُه وعاقلني من العقل فعقلتُه أعقُله وكارمني فكرمته أكرُمه، وفاخرني ففخرته أفخرُه، وشاعرني فشعرته أشعرُه.

ويتمسك ابن جني بقياسية هذا الباب بعد أن يرد على من يتردد في قياسيته من العلماء الذين جعل بعضهم هذا الباب من باب أضعف الجائزين مبيناً العلل لهذا البناء قال: ((وذلك أن العرف والعادة اذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه، ألا تراك تقول في تحقير أسود وجدول أسيّد وجديّل بالقلب وتجيز من بعد الاظهار وأن تقول اسيود وجديول فاذا صرت إلى باب مقام وعجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيّم وعجيّز فاوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما وكذلك نظائره.

فان قلت: فقد تقول: فيها رجل قائم وتجيز فيه النصب فتقول (فيها رجل قائماً) فاذا قدمت أوجبت أضعف الجائزين فكذلك ايضاً تقتصر في هذه الافعال نحو اكرُمه واشعرُه على أضعف الجائزين وهو الضم.

قيل: هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب النصب في قائما من قولك فيها رجل قائما و(قائما) هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لمّا لم يجز فيه الرفع ولم يقوَ فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً ! وليس كذلك كرمته اكرُمه لأنـّه لم يُنقل شيء عن موضعه ولم يقدم ولم يؤخر ولو قيل كرمته أكرمه لكان كشتمته أشتمه وهزمته أهزمه. واذا كان الامر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب والصحيح كله بالضم نحو اكرُمه وأضرُبه، وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيرة التي تغلب ولا تُغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فَعُل يفعُل نحو فقُه يفقُه إذا أجاد في الفقه، وعلُم يعلُم إذا أجاد في العلم، وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين ضَرُبت اليد يده على وجه المبالغة، وكذلك نعتقد نحن ايضاً في الفعل المبني منه فِعْل التعجب أنه قد نُقِل عن فَعَل وفَعِل إلى فَعُل حتى صارت له صفة التمكن والتقدم، ثم بنى منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شَعُر وقد حكاه ايضاً ابو زيد وكذلك ما أقتله وأكفره، هو عندنا من قَتُل وكفُر تقديراً وإن لم يظهر في اللفظ استعمالاً. فلما كان قولهم كارمني فكرمته أكرمه وبابه صائراً إلى معنى فَعُلت افعُل أتاه الضم من هناك فاعرفه.

فان قلت: فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا ضربتُه اضرُبه وفخرتـُه أفخرُه ونحو ذلك قيل: منع من ذلك أن (فَعُل) لا يتعدى إلى المفعول به أبداً، ويفعُل يكون في المتعدي كما في غيره ألا ترى إلى قولهم سلبهُ يسلُبه وجلبه يجلُبه ونخلهُ ينخلُه، فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي فاخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يُسغ)) (١٧).

فالعلة في رأيه معنوية لان الفعل لما دلّ على التمكن والغلبة والعلو عُدِل به من الكسر إلى الضم وإنما أعطي الضم لانهم يقولون إنها أقوى الحركات وأشرفها (١٨).

وذهب ابن الحاجب إلى قياسية المغالبة كذلك، قال: ((وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله بالضم نحو كارمني فكرمته أكرمه إلا باب وعدت وبعت ورميت فإنّه أَفعِلُه بالكسر، وعن الكسائي في نحو شاعرته فشعرته أشعره بالفتح)) (١٩).

ويفهم ذلك من قول بعض اللغويين ايضاً، قال صاحب القاموس وهو يتحدث عن الفعل خاصم: ((الخصومة الجدل خاصَمَه مخاصمة وخصومة فخصمه يخصِمُه غلَبُه وهو شاذ لأن فاعلته ففعلته يَرُدُّ يفعَلُ منه إلى الضم)) (٢٠).

قاعدة عامة

أشار اللغويون والصرفيون إلى قاعدة عامة في بناء الفعل اذا ما أريد به معنى المغالبة فانهم ذكروا أن باب المغالبة يأتي من باب نصر الذي يكون بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع كدخل يدخل ونظر ينظر وقال يقول... فيقال: ((إن أفعال المغالبة كلها من باب نصر ولو كان اصلها من غير بابه كضاربه فَضَرَبه يضرُبُه كنصر: غلبه في الضرب أي كان أشد ضرباً منه))(٢١).

على ان هذا البناء أغلبي وليس مطلقاً كما ستوضح بعض الآيات التي يتناولها هذا البحث.

الخلاف بين الكسائي وبين البصريين في بناء المغالبة

ذكرنا قريباً أن بناء المغالبة يأتي على باب نصر في كل أفعاله إلا ما كان من باب وعد وباع ورمى فيجري فيه هذا البناء على أصله وهذا هو مذهب البصريين، وقد بين السيوطي الخلاف بين الكسائي من جهة والبصريين من جهة أخرى في هذا

البناء، قال: ((الصحيح إن كان لمغالبة فمذهب البصريين أن مضارعه بضم العين مطلقاً نحو كاتبني فكتبته أكتُبه وعالمني فعلمته اعلمُه وأوضأني أوضؤه. وجوز الكسائي في حلقي العين فتح مضارعه كحاله اذا لم يكن لمغالبة وسمع شاعرني فشعرته أشعرَه وفاخرني ففخرته افخرَه وأوضأني فوضأته أوضَؤه (بفتح العين والخاء والضاد)، ورواية أبي زيد بضمها. وشذ الكسر في قولهم: خاصمني فخصمته أخصِمه (بكسر الصاد) ولا يجيز البصريون فيه الا الضم، وهذا ما لم يكن المضارع واجبا فيه الكسر فإنّه يبقى على حاله في المغالبة)) (٢٢)، بمعنى أن من أراد أن يكون هذا الفعل على ما وضع له من معنى يقول شعَره يشعرَه بالفتح وخصمَهُ يخصِمهُ بالكسر، ومَن أراد المغالبة عدل بالفعل إلى الضم فيقول شاعره يشعرُه وخاصمه يخصمُه (بالضم) الا أن الكسائي التزم الفتح في الاول وقال بشذوذ الكسر في الثاني في حين أن البصريين يلتزمون الضم طرداً للباب.

وقد ردّ ابن يعيش على الكسائي بعد أن تناول معنى المغالبة في الفعل مبيناً علة ضم عين المضارع لأجل هذا المعنى، قال: ((ومما لا يكون إلا فَعَل اذا كان الفعل بين اثنين كـ(قاتلته) و(شاتمته) فإذا غلب أحدهما كان فعله على (فَعَل يفعُل) بفتح العين في الماضي والضم في المستقبل نحو كارمني فكرمته أكرُمه وخاصمني فخصمته أخصُمُه وهاجاني فهجوته أهجوه وانما كان كذلك لان (فَعَل) أخف الابنية، ولان الكسر يغلب عليه الأدواء والأحزان، والمغالبة موضوعة للفلج والظفر فتحاموه لذلك.

ولم يُبن على (فَعُل) بالضم لأنه بناء لازم لا يكون منه (فعلته)، وفعل المغالبة متعد فلم يأت عليه، ومضارعه مضموم لأنه يجري مجرى الغرائز إذا كان

موضوعاً للغالب فصار كالخصلة له إلا أن يكون لامه أو عينه ياءً أو فاؤه واواً فإنـــّه يلزم مضارعه الكسر نحو خايرته فخرته أخيره)) (٢٣).

فقد كشف هذا النص عن حقيقتين:

اولاها: اجتنابهم كسر الفعل المضارع اذا أريد به المغالبة لعلة معنوية وهي ان الكسر يغلب عليه الادواء والاحزان فثمة تناسب بين هذا المعنى وبين ما وضع له من حركة، وهذه الحركة لا تناسب المغالبة التي معناها الفلج والظفر فلأجل هذا وضعت له الضمة لأنها أمارَةُ وعلامة للقوة والشرف ولذا اختيرت لهذا المعنى.

وثانيها: انهم لم يبنوا فعل المغالبة على فَعُل يفعُل كشرُف يشرُف، وظرُف يظرُف ونظُف ينظُف لان هذا البناء لازم وفعل المُغالبة متعد إذ لابد من غالب ومغلوب فيه.

ما شذّ من أبنية المغالبة

بات معلوماً أن بناء المغالبة يكون بضم عين المضارع منه.

وقد أوضحنا العلة في ذلك لكن وردت أفعال جاء بناء المغالبة منها بكسر عين المضارعة أو بفتحها شذوذاً كما أشار إلى ذلك اللغويون، جاء في تاج العروس: ((وواهَبَه فوهَبَهُ يَهَبُه كيَدَعُه ويَرِثُه بالوجهين، أما الفتح فلأجل حرف الحلق، وأما الثاني فشاذ من وجهين وكان أولى أن يكون مضموم العين لان أفعال المغالبة كلها ترجع إلى فَعَل يفعُل كنَصَرَ ينصُر لم يشذ منها غير قولهم: خاصمني فخصَمْتُه فانا أخصِمُه بالكسر لا ثاني له، أي غلبه في الهبة أي أوهب أي اكثر هبة منه))(٢٤).

ثانياً: المغالبة في القرآن

وردت في القرآن الكريم آيات عديدة في أبنيتها معنى المغالبة، وقد صرح المفسرون بذلك، وكانوا يعزون أمر المغالبة إلى إرادة القوة والمبالغة في الكلام، وقد جاءت بأوزان عدة كفاعَل ويفاعل ويفعُل وفِعّال ونحوه من ذلك قوله تعالى: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلا أَنْفُسَهُمْ) (٢٥).

((الخدع ان توهم صاحبك خلاف ما تريد به من المكروه وتصيبه به مع خوف واستحياء من المخادعة به، وقيل للإصابة لان مجرد الإرادة لا يكفي في تحقق الخدع... وخداعهم مع الله ليس على ظاهره لأنه لا يخفى عليه خافيه ولأنهم لم يقصدوا خديعته بل المراد اما مخادعة رسوله على حذف المضاف أو على ان معاملة الرسول معاملة الله من حيث انه خليفته كما قال تعالى: (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ)(٢٦)، أو يقال المخادعة محمولة على حقيقتها لكنها ترجمة عن معتقدهم الباطل وظنهم الفاسد كأنه قيل يزعمون انهم يخدعونه وانه يخدعهم وكذلك المؤمنون يخدعونهم او يقال المراد يخدعون الذين آمنوا، وذكر الله ليس لتعليق الخدع به بل لمجرد التوطئة وفائدته التنبيه على قوة اختصاص المؤمنين بالله وقربهم منه، أو قد يكون ذلك على المشاكلة اللفظية.

ووجه العدول عن خدع إلى خادع قصد المبالغة لان المفاعلة في الاصل المغالبة وهي ان يفعل كل من الجانبين مثل صاحبه ليغلبه وحينئذ يقوى الداعي إلى الفعل ويجيء أبلغ وأحكم)) (٢٧).

وممّا ورد من مغالبة على بناء يُفاعل في المستقبل ما ورد في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ) (٢٨). القراءة المشهورة

(يدافع) وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (٢٩)، وقرأ ابن كثير وابو عمرو ويعقوب (يدفع) (٣٠).

قال الزمخشري: ((ومن قرأ يدافع فمعناه يبالغ في الدفع عنهم كما يبالغ من يغالب لان فعل المغالب يجيء أقوى وأبلغ)) (٣١)، ((ودفع الشيء صده ورده والدفاع عن الشيء حمايته بصد ما يؤذيه عنه)) (٣٢).

ومنهم من جعل يدافع ويدفع بمعنى واحد ((اجريت فاعَلَ مجرى فعل من قولك عاقبةُ الامر)) (٣٣).

ومن المفسرين من استحسن قراءة يدفع وأشكل على قراءة يدافع إن كانت لغير المغالبة، قال الشنقيطي: ((وقرأ هذا الحرف ابن كثير وابو عمر (ان الله يدفع عن الذين آمنوا) مضارع دفع المجرد وعلى هذه القراءة فالمفعول محذوف أي يدفع عن الذين آمنوا الشر والسوء لان الايمان بالله هو أعظم اسباب دفع المكاره، وقرأ الباقون يدافع مضارع دافع المزيد على وزن فاعل، وفي قراءة الجمهور هذه اشكال معروف وهو ان المفاعلة تقتضي بحسب الوضع العربي اشتراك فاعلين في المصدر والله ــــ جل وعلا ــــ يدفع كل ما شاء من غير أن يكون له مدافع يدفع شيئاً، والجواب هو ما عُرف من أن المفاعلة قد ترد بمعنى المجرد نحو جاوزت المكان بمعنى جُزته، وعاقبت اللص وسافرت، وعافاك الله ونحو ذلك، فان فاعَل في جميع ذلك بمعنى المجرد وعليه فقوله: يدافع بمعنى يدفع كما دلت عليه قراءة ابن كثير وأبي عمرو)) (٣٤).

فانقسام القراء والمفسرين ازاء بناء الفعل في الآية الكريمة واضح، فمنهم من جعل دافع ودفَع بمعنى واحد، ومنهم من جعل دفع بمعنى المشاركة وهذا القول لا يخلو من النقض في حين جعل آخرون دافع بمعنى الفعل المجرد، وجعل الزمخشري

ومن أخذ بقوله أنّ يدافع فيه معنى المغالبة وهذا أصح الاقوال واقربه للقبول كما يرى الباحث.

ومما ورد من المغالبة بصيغة يفاعل قوله تعالى: (مَنْ ذا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُون) (٣٥).

قُرئ الفعل يضاعفه وهي القراءة المشهورة، وقرأ ابن كثير فيضعفه بالتشديد والفرق بين البناءين ان الاول للمغالبة والثاني لغيرها.

قال صاحب تفسير كنز الدقائق: ((فيضاعفه له: فيضاعف جزاءه له، أخرجه على صورة المغالبة للمبالغة، وقرأ ابن كثير فيضعفه)) (٣٦).

وقال الآلوسي: ((وصيغة المفاعلة ليست على بابها إذ لا مشاركة وانما اختيرت للمبالغة المشيرة اليها المغالبة)) (٣٧).

فان الفعل ضاعف الذي مضارعه يضاعف ليس مقصوداً منه المشاركة التي هي أصل هذا الباب لأن المضاعفة من فعله تعالى ولا يشاركه فيها أحد. فهي اذاً للمغالبة التي يراد بها المبالغة.

ومن ذلك قوله تعالى: (أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ)(٣٨).

قرأ الحر (يسرعون) من أسرع، قال الزجاج: (((يسارعون أبلغ) يعني من حيث أن المفاعلة تدل على قوة الفعل لأجل المغالبة)) (٣٩).

ونسبت قراءة يسرعون إلى أبي المتوكل وابن السميفع (٤٠).

فبناء يسارع ابلغ من بناء يُسرع وانه من أبنية المغالبة، في حين جعل ابن جني معنى يسارع مختلفاً عن معنى يُسرع، قال: ((ومن ذلك قراءة الحر النحوي (اولئك يسرعون في الخيرات) أي يكونون سراعاً، قال أبو الفتح: يقال سُرع إلى الشيء وأسرع إليه وقوله (يسرعون في الخيرات) أي يكونون سراعاً اليها وفي عملها واما

يسارعون فيسابقون، فمفعوله إذا محذوف أي يسارعون من يسارعهم اليها كقولك: يسابقون اليها وفيها أي يسابقون من يسابقهم اليها)) (٤١).

ومما ورد للمغالبة صيغة فاعَلَ في المضي قوله تعالى: (وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)(٤٢).

وقد اختلف في تفسير (قاسم) أهو على المغالبة أم هو على أصله للمشاركة، وقد ورد ذلك في تفسير أبي السعود قال: ((أي أقسَمَ لهما وصيغة المغالبة للمبالغة، وقيل أقسما له بالقبول، وقيل قالا له أتقسم بالله إنك لمن الناصحين واقسم لهما فجعل ذلك مقاسمة)) (٤٣).

ويفهم من كلام الزمخشري أن أحد احتمالات هذا الفعل للمغالبة وإن لم يصرح بذلك، فبعد أن عرض تفسير الفعل قاسم الذي ذكرناه قريباً ختم حديثه بقوله: ((وأخرج قسم ابليس على زنة المفاعلة لأنه اجتهد فيه اجتهاد المقاسم)) (٤٤).

ولم يرتض ابو حيان وقوع الفعل قاسم للمشاركة وانما هو بمعنى أفعلَ أي انه يرى اسناد الفعل لإبليس وحده ولم يذكر أنه للمغالبة، قال: ((وقاسمهما أقسم لهما لأن اليمين لم يشاركاه فيها... وفاعل قد يأتي بمعنى أفعل نحو باعدت الشيء وابعدته)) (٤٥).

وهذا ما نص عليه ابن عاشور لكنه أوضح ان الفعل فيه معنى المبالغة التي هي رديفة المغالبة عندهم قال: ((والمقاسمة مفاعلة من أقسم اذا حلف... والمفاعلة هنا للمبالغة في الفعل وليست لحصول الفعل من الجانبين، ونظيرها عافاه الله)) (٤٦).

ومن ذلك صيغة (مغاضباً) في قوله تعالى: (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِباً فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ) (٤٧).

قال المفسرون: ((وذا النون صاحب الحوت يونس بن متي إذ ذهب مغاضباً لقومه لما برم بطول دعوتهم وشدة شكيمتهم وتمادي اصرارهم مهاجراً عنهم قبل أن يؤمر. وقيل وعدهم بالعذاب فلم يأتهم لميعادهم بتوبتهم ولم يعرف الحال فظن أنه كذبهم وغضب من ذلك. وهو من بناء المغالبة للمبالغة، أو لأنه اغضبهم بالمهاجرة لخوفهم لحوق العذاب عندها. وقُرئ مُغضَباً(٤٨))) (٤٩).

في حين فُهم من قول بعض المفسرين ان بناء مغاضباً جاء على أصله فهو فاعَل من الفعل غاضب في قوله تعالى: (إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِباً) قال: ((غاضب قومه ولم يغاضب ربه)) (٥٠).

لجوء القراء إلى تغيير بناء لأجل المغالبة

يلجأ القراء أحياناً إلى العدول من بناء إلى آخر قصداً للمغالبة التي هي باب من ابواب المبالغة، فيزيدون في بناء (فَعَل) حرفاً ليصبح فاعَلَ على سبيل المثال، أو يعدلون بحركة عين مضارع الفعل من الكسر إلى الضم وهو ما يعرف بباب نصر لهذا الغرض، كما قرأ قتادة قوله تعالى: (ثــــُمَّ إِذا كَشَفَ الضُرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ) (٥١).

قال الزمخشري: ((وقرأ قتادة (كاشفَ الضر) على فاعلَ بمعنى فعل، وهو أقوى من كشف لان بناء المغالبة يدل على المبالغة)) (٥٢).

وقد أورد ابن جني هذه القراءة ونسبها إلى قتادة أيضاً، إلا أنه لم يجعل هذا البناء مقصوداً به المغالبة وانما جعله من باب تعدد الابواب للفعل الواحد، قال: ((ومن ذلك ما يروى عن قتادة: (ثم اذا كاشف الضر) بألف، قال ابو الفتح: قد جاء عنهم فاعلَ من الواحد يراد به فَعَل، نحو طارقت النعل أي طرقتها، وعاقبت اللص

وعافاه الله وقانيت اللون أي خلطته، فكذلك يكون (ثم اذا كاشف الضر) أي كشف ونحوه منه في المعنى)) (٥٣).

ومن ذلك في قراءة (عزّني) ب(عازني) في قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ) (٥٤).

قال الزمخشري: (وعزني غلبني يقال عزّه يعزه، وقُرئ (٥٥) وعازني من المُعَازة وهي المغالبة) (٥٦). فان بناء عزّ على عازّ كان مراداً منه المغالبة.

فالمغالبة اذاً تحصل بقصد المتكلم وارادته في حين ((قرأ ابو حيوة و(عزني) بتخفيف الزاي طلباً للخفة وهو تخفيف غَريب)) (٥٧).

ومما ورد في القرآن من أبنية المغالبة ما كان عينه مضموماً وهو في الاصل مكسور، قوله تعالى: (لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ)(٥٨) فالفعل سبق سَبْقاً من باب ضرب (٥٩)، بمعنى أن أصل مضارعه يكون بكسر العين وقد قُرئ، لكن من أراد المغالبة قرأ بضمها.

قال الحلبي: ((قوله لا يسبقونه جملة في محل رفع صفة لـ(عباد) والعامة على كسر الباء في يسبِقونه وقُرئ بضمها وخُرجت على أنه مضارع سَبَقه أي غلبه في السبق، يقال سابقه فسبقه أي غلبه في السبق، ومضارع فعل في المغالبة مضموم العين مطلقاً إلا في ياءي العين أو اللام)) (٦٠).

فالقراءة المشهورة بكسر ياء يسبقونه وهو الأصل وأما الضم فقد لجأ اليه مَن قرأ بذلك لأنه قصد المغالبة في الفعل.

غريب أبنية المغالبة

ومن غريب أبنية المغالبة ما كان بكسر عين الفعل إذ المعروف ان المغالبة تكون بضم العين لا بكسرها، ولكن العلماء ذكروا ذلك. جاء في تفسير قوله تعالى: (فَلا يُنَازِعُنَّكَ فِي الأمْرِ) (٦١) أي ((فلا يجادلنك والمعنى فلا تلتفت إلى قولهم ولا تمكنهم من أن ينازعوك في الامر)) (٦٢)، وقُرِئ ((فلا يَنزِعُنّك)) (٦٣) أي بكسر عينه وهي الزاي على انه من باب المغالبة وهي تقال في كل فعل فاعلته ففعلته أفعله بضم العين ولا تكسر إلا شذوذاً كما في هذا)) (٦٤).

وهذا مفهوم من قول الزجاج قال: ((ويقرأ فلا ينزِعُنّك في الامر، معناه لا يغلبُنك في المنازعة فيه يقال نازعني فلان فنزعته، وعازني فعززته، أنزعه واغلبه المعنى فلا يغلُبنّك في الامر)) (٦٥).

أبنية أخرى للمغالبة

المشهور بين الصرفيين أن أبنية المغالبة منحصرة بباب فَعَل في الماضي الذي مضارعه يفعُل بضم العين أو بناء فاعَل في الماضي يفاعِلُ في المستقبل سوى ما شذّ من ذلك وقد بينا هذا قريباً، على أن المفسرين واللغويين أشاروا إلى أبنيةٍ أخرى لهذا المعنى من ذلك:

المصدر فِعّال (بكسر الفاء وتشديد العين):

في قوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً)(٦٦).

قال النيسابوري: ((ومصدر (فعل) مشدد العين يجيء على (فعّال) بالتشديد وهو الاكثر،

وكذبوا بآياتنا فكاذبوا مكاذبة أو كذبوا بها مكاذبين، لانهم إذا كانوا عند المسلمين كاذبين وكان المسلمون عندهم كاذبين فبينهم مكاذبة أو لأنهم يتكلمون بما هو إفراط في الكذب فعل من يبالغ في أمر فبلغ فيه أقصى جهده.

أقول: أراد بهذا الوجه الاخير ان باب المغالبة يبنى على المفاعلة فيمكن أن يستدل بالمفاعلة على المبالغة بطريق العكس الجزئي)) (٦٧).

قال الفراء: الكِذّاب بالتشديد لغة يمانية فصيحة يقولون (كذبت به كِذّابا) وخرقت القميص خِرّاقا وكل فعّلت فمصدره في لغتهم مشدّد))(٦٨).

((أما أهل نجد فيقولن كذبت به تكذيبا، وقال أبو عبيدة: الكِذّاب أشدُّ من الكِذَاب وهما مصدر المكاذبة، قال الاعشى:

فصدقتُها وكذبتها والمرءُ ينفعه كِذَابه)) (٦٩)

وجعل الخليل الالف في كِذّاب زائدة للإقحام كما تزاد في عقرب فيقال عَقراب، قال: ((وأما الف الاقحام فقولهم للعقرب عَقراب، وقوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً) وقول الشاعر:

أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الاذناب)) (٧٠)

المصدر تفاعُل:

الأصل في هذا المصدر أن يأتي من الفعل المزيد تفاعَل المراد به المشاركة في أشهر معانيه كتقاتل تقاتلا، وتماشى تماشياً لكن بعض المفسرين أشاروا إلى وجود معنى المغالبة فيه وذلك في قوله تعالى: (أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ) (٧١).

قال النيسابوري: ((ألهاكم أي شغلكم التكاثر وهو المغالبة بالكثرة أو تكلف الافتخار بها مالاً وجاهاً عن التدبر في أمر المعاد فنسيتم القبر حتى زرتموه)) (٧٢).

وفصل الرازي في الوجوه المحتملة للتكاثر في هذه الآية قال: ((قال أبو مسلم: التكاثر تفاعل من الكثرة والتفاعل يقع على أحد وجوه ثلاثة، ويحتمل أن يكون بين الاثنين فيكون مُفاعله ويحتمل تكلف الفعل تقول: تكارهت على كذا إذا فعلته وأنت كاره، وتقول تعاميت عن الأمر إذا تكلفت العمى عنه، وتقول تغافلت ويحتمل أيضاً الفعل بنفسه كما تقول تباعدت عن الامر أي بعدتُ عنه، ولفظ التكاثر في هذه الآية يحتمل الوجهين الأولين فيحتمل التكاثر بمعنى المفاعلة لأنه كم من الاثنين يقول كل واحد منهما لصاحبه (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نفَراً) (٧٣).

ويحتمل تكلف الكثرة فان الحريص يتكلف جميع عمره بتكثير ماله واعلم ان التفاخر والتكاثر شيء واحد. ونظير هذه الآية قوله تعالى: (وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ) (٧٤)))(٧٥).

والى معنى المغالبة في المصدر هنا ذهب غير واحد من المفسرين، جاء في تفسير أبي السعود قال: (((أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ) أي شغلكم التغالب في الكثرة والتفاخر بها)) (٧٦)، والتغالب المغالبة.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الرحلة في رحاب مضانّ النحو والصرف فضلاً عن أُمّات تفاسير القرآن. وبعد الانتهاء من كتابة هذا البحث عنّت للباحث بعض الملاحظات يرى من المناسب تسجيلها في ختامه لتكون بمنزلة النتائج التي توصل إليها وهي:

١. إن باب المغالبة من الأبواب اللغوية التي بحثها القدماء وأشاروا إليها في مصنفاتهم الصرفية والدلالية.

٢. المغالبة من المعاني القصدية في اللغة التي تتوقف على قصد المتكلم وإرادته، ولذا لا يرى الباحث قياسية باب المغالبة في اللغة متابعاً بذلك أغلب الصرفيين واللغويين القدماء والمحدثين.

٣. توصل الباحث بعد استقراء كتب التفسير إلى أنّ المغالبة لا تنحصر بباب أو بابين كما نص على ذلك الصرفيون، وإنما تتوسع الدائرة فتشمل أبواباً أخرى فضلاً عن مصادر جاءت في القرآن لهذا المعنى وقد أثبتناها في ثنايا هذا البحث.

٤. عُني المفسرون بباب المغالبة أكثر من عناية إخوانهم النحويين والصرفيين، وهذا أمرٌ طبيعي لان عناية المفسر بدلالة الآيات واستكناه معانيها أكثر من عناية النحويين والصرفيين.

وأخيراً الله اسأل أن يأخذ هذا البحث مكانه الطبيعي بين بحوث الدلالة الصرفية، خدمةً للعربية وعلومها وللقرآن ودلالته.

الباحث

الهوامش

١. الروم: ٢- ٣.
٢. مقاييس اللغة، مادة غلب.
٣. المعجم المفصل ٢/١١٧٢ .
٤. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ١/٤٧.
٥. الكليات ١/ ١٠٥٥ .
٦. المعجم المفصل ٢/ ١١٧٢.
٧. دستور العلماء للقاضي عبد النبي عبد الرسول الاحمد (ق ١٢ ه) ٣/ ٢٠٨ .
٨. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ١/ ٤٧ ـــ ٤٨ .
٩. الخصائص ٢ /٢٢٥ -٢٢٩، وينظر حاشية الصبان ١/ ١٦٣ .
١٠. العلل النحوية في شروح الالفية ٣١٧
١١. نفسه ٢٦٥ .
١٢. معاني القرآن واعرابه ١ /١١٣ .
١٣. شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٧٠ ، وينظر الكتاب٤/٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/٤٣٣
١٤. ينظر النحو الوافي ٢/ ١٧٣ .
١٥. القياس في اللغة العربية٦١
١٦. التوقيف على مهمات التعاريف للقاهري١/٣١٠
١٧. الخصائص٢/٢٢٥
١٨. ينظر شرح المفصل٤/٨٦، وشرح ابن الناظم٤٠٢

١٩. الشافية في علم التصريف ١ / ١٨ .

٢٠. القاموس المحيط ٤ / ١٠٧ مادة خصم .

٢١. تاج العروس ٣ / ٢٥٣ .

٢٢. المزهر في علوم اللغة وانواعها ٢ / ٤٤ ، وينظر الخصائص ٢ / ٢٢٥، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٧٠ .

٢٣. شرح المفصل ٤ / ٤٣٤ .

٢٤. تاج العروس ٤ / ٣٦٥ .

٢٥. البقرة : ٩ .

٢٦. النساء : ٨٠ .

٢٧. تفسير كنز الدقائق ١ / ١٢٤، وينظر التمهيد في علوم القرآن ٥ / ٤٤ .

٢٨. الحج : ٣٨.

٢٩. زاد المسير ٣ / ٢٤٠ .

٣٠. معاني القراءات للأزهري ٢ / ١٨١، وزاد المسير ٥ / ٤٢٥.

٣١. الكشاف ٣ /١٦٠، وينظر التسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٤١.

٣٢. آثار ابن باديس / التراكيب ١/ ٣٥٨.

٣٣. التسهيل لعلوم التنزيل ٢ /٤١.

٣٤. أضواء البيان ٥ / ٢٦١.

٣٥. البقرة: ٢٤٥.

٣٦. تفسير كنز الدقائق ٢ /١١٤.

٣٧. روح المعاني ١ /٥٥٤.

٣٨. المؤمنون : ٦١.

٣٩. الدر المصون ٨ / ٣٥٣.، وينظر معاني القرآن وأعرابه للزجاج ٤ / ١٧ .

٤٠. ينظر زاد المسير ٣ / ٢٦٦.

٤١. المحتسب ٢ / ٩٦.

٤٢. الاعراف : ٢١ .

٤٣. إرشاد العقل السليم (أبي السعود) ٣ / ٢٢٠

٤٤. الكشاف ٢ / ٩١.

٤٥. البحر المحيط ٥ / ٢٦ .

٤٦. التحرير والتنوير ٨ / ٦٠.

٤٧. الانبياء : ٨٧ .

٤٨. الذي قرأ ذلك أبو المتوكل وأبو الجوزاء وعاصم الحجدري وابن السميفع وابو أشرف ينظر الكشاف ٣ / ١٣٢، وزاد المسير ٥ / ٣٨١ .

٤٩. انوار التنزيل واسرار التأويل ٤ / ٥٩ .

٥٠. تفسير عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١) ٣ / ١٠٧ .

٥١. النحل : ٥٤ .

٥٢. الكشاف ٢ / ٥٧١، وينظر تفسير أبي السعود ٥ / ١٢٠.

٥٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢ / ١٠.

٥٤. ص : ٢٣ .

٥٥. نسب ابن الجوزي هذه القراءة إلى عمر بن الخطاب وأبي رزين العقيلي والضحاك وابن يعمر وابن ابي عبلة. ينظر زاد المسير ٣ / ٥٦٨ .

٥٦. الكشاف ٤ / ٨٦، وينظر الكشف والبيان الثعلبي ٨ / ١٨٩ .

٥٧. الكشاف ٤ / ٨٢.

٥٨. الانبياء : ٢٧.

٥٩. المصباح المنير مادة سبق.

٦٠. الدر المصون ٨ / ١٤٦ .

٦١. الحج : ٦٧.

٦٢. تفسير النسفي ٣ / ٩٣.

٦٣. قراها لاحق بن حميد، وقيل ابو مجلز. ينظر المحتسب ٢ / ٨٥، الدر المصون ٨ / ٣٠٤، وتفسير اللباب ١٤ / ١٤٤ .

٦٤. حاشية الشهاب ٦ / ٣١١.

٦٥. معاني القرآن واعرابه ٣ / ٤٣٧، وينظر تفسير السمعاني ٣ / ٤٥٤ .

٦٦. النبأ : ٢٨.

٦٧. تفسير النيسابوري (غرائب التفسير) ٦ / ٤٣٣، وينظر تفسير الزمخشري ٤ / ٦٨٨.

٦٨. معاني القرآن الفراء ٣ / ٢٢٩ .

٦٩. زاد المسير ٤ / ٣٩٠.

٧٠. الجمل في النحو ١ / ٢٦٢ .

٧١. التكاثر : ١-٢ .

٧٢. تفسير النيسابوري ٦ / ٥٥٤ .

٧٣. الكهف : ٣٤ .

٧٤. الحديد : ٢٠ .

٧٥. تفسير الرازي ٣٢ / ٢٦٩ .

٧٦. تفسير أبي السعود ٩ / ١٩٥.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. آثار ابن باديس لعبد الحميد الصنهاجي ت ١٣٥٩ هـ، تح عمار طالبي، دار مكتبة الشركة الجزائرية ١٩٦٨ م.

٢. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى ت ٩٨٢ هـ، دار احياء التراث العربي ـــ بيروت.

٣. أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن لمحمد الامين الشنقيطي ت ١٣٩٣ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـــ بيروت ـــ لبنان ١٩٩٥ م.

٤. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر لأحمد بن مالك الرعيني ت ٧٧٩ هـ، تح عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير بكلية الشريعة - أم القرى ـــ ١٩٨٢ م.

٥. انوار التنزيل واسرار التأويل للبيضاوي ت ٦٨٥هـ، تح محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي ـــ بيروت ١٤١٨ هـ.

٦. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الاندلسي، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر ـــ بيروت ١٤٢٠ هـ.

٧. تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي ت ١٢٠٥هـ، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٨. تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير لابن عاشور ت ١٣٩٣ هـ، الدار التونسية للنشر، تونس ـــ ١٩٨٤ م.

٩. التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، مكتبة مشكاة الاسلامية (د. ت) (د.ط).

١٠. تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني ت (٤٨٩هـ)، تح ياسر بن ابراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن ـــ الرياض ـــ السعودية ١٩٩٧ م.

١١. تفسير القرآن لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ت (٢١١ هـ)، تح د. مصطفى مسلم محمد ١٤١٠ ه ـــ مكتبة الرشيد ـــ الرياض.

١٢. التفسير الكبير المسمى مفاتح الغيب للرازي ت (٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت ط ٣ ١٤٢٠ هـ.

١٣. تفسير كنز الدقائق للميرزا محمد المشهدي ١١٢٥ هـ، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم ١٤٠٧ هـ.

١٤. التمهيد في علوم القرآن لمحمد هادي معرفة، مؤسسة النشر الاسلامي ١٤٢٨ هـ.

١٥. التوقيف على مهمات التعاريف لزين الدين القاهري ١٠٣١ هـ، تح عبد الخالق ثروت ـــ عالم الكتب ـــ القاهرة ١٩٩٠ م.

١٦. الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ١٧٥ هـ، تح فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ١٩٨٥ م.

١٧. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الحنفي ١٠٦٩ هـ، دار صادر ـــ بيروت .

١٨. حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ـــ مصر (د.ت).

١٩. الخصائص لابي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ، تح محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى ــــ بيروت ــــ د. ت .

٢٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ت ٧٥٦ هـ، تح د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ــــ دمشق.

٢١. دستور العلماء ــــ جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ــــ للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الاحمد نكري ت (ق ١٢ هـ) عرّبه حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية ــــ لبنان ــــ بيروت ٢٠٠٠ م.

٢٢. روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني لمحمود شكري الآلوسي ت ١٣٤٢ هـ، دار إحياء التراث العربي ــــ بيروت.

٢٣. زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٥٩٧ هـ، تح عبد الرزاق المهدي ــــ دار الكتاب العربي ــــ بيروت ١٤٢٢ هـ.

٢٤. الشافية في علم التصريف لابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ، تح أحمد العثمان ــــ المكتبة الملكية ــــ مكة ١٩٩٥ م.

٢٥. شرح الفية ابن مالك لبدر الدين بن مالك المعروف بابن الناظم، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــــ لبنان ٢٠٠٣ م.

٢٦. شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ـــ جامعة قار يونس ١٩٧٨ م.

٢٧. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، تح محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ لبنان ١٩٧٥ م.

٢٨. شرح المفصل لابن يعيش ٦٤٣ هـ، تقديم د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، ط ٢، ٢٠١١ م.

٢٩. العلل النحوية ـــ دراسة تحليلية في شروح الالفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، د. حميد الفتلي، كتاب ناشرون ـــ بيروت ـــ لبنان ٢٠١١ م.

٣٠. غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين النيسابوري (ت ٨٥٠ هـ)، تح الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ١٤١٦ هـ.

٣١. القاموس المحيط للفيروز آبادي ٨١٧ هـ، دار الفكر ـــ بيروت ١٩٨٣ م.

٣٢. القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين، دار الحداثة، ط ٢، ١٩٨٣ م.

٣٣. الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)(ت ١٨٠ هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة، ط٢ ١٩٨٣ م.

٣٤. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل ووجوه التأويل، للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تح عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ــــ بيروت.

٣٥. الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ٤٢٧ هـ، تح ابن عاشور، مراجعة وتدقيق الاستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي ــــ بيروت ــــ لبنان.

٣٦. الكليات ــــ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ــــ لأبي البقاء الكفوي ١٠٩٤ هـ، تح عدنان درويش، محمد المصري ــــ مؤسسة الرسالة ــــ بيروت.

٣٧. اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٧٧٥ هـ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض ــــ دار الكتب العلمية ــــ بيروت ــــ لبنان ١٩٩٨ م.

٣٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، لابي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ، وزارة الاوقاف ــــ المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٩٩٩م.

٣٩. مدارك التنزيل وحقائق التأويل لابي البركات حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠ هـ)، تح يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له محي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب ـــ بيروت ١٩٩٨ م.

٤٠. المزهر في علوم اللغة وانواعها لجلال الدين السيوطي، تح محمد جاد المولى بك ومحمد ابو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـــ بيروت ١٩٨٧ م.

٤١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ٧٧٠ هـ، أعتنى به وراجعه أحمد جاد، دار الغد الجديد ٢٠٠٧ م.

٤٢. معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ت ٢٠٧ هـ، تح أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح اسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة ـــ مصر.

٤٣. معاني القرآن وأعرابه لأبي اسحاق الزجاج ت ٣١١ هـ، عالم الكتب ـــ بيروت ١٩٨٨م.

٤٤. المعجم المفصل في اللغة والادب، د. ميشال عاصي، د. أميل بديع يعقوب ـــ دار العلم للملايين ـــ بيروت.

٤٥. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، منشورات ذوي القربى ـــ ايران ١٤٢٣ هـ.

٤٦. مقاييس اللغة لابن فارس ٣٩٥ هـ، دار إحياء التراث العربي ٢٠٠٨ م.

٤٧. النحو الوافي ـــ عباس حسن، منشورات ناصر خسرو ـــ ايران، ط ٤ .